م.سالم الاذينة يتبادل بنود الاتفاق مع فريزر كيرلي

الاذينة متحدثا خلال توقيع العقد (قاسم باشا)

م.حسام الخرافي وم.فارس العنزي وم.زينب لاري يكرمون م.جابر أبوالحسن

العقد الرابع سيتم توقيعه مع شركة عالمية والمرحلة المقبلة تشهد تفعيل وزيادة الكيبلات مع العراق وإيران

الأذينة وقّع العقد الثالث لتحسين خدمات الإنترنت والاتصالات بقيمة 315 ألف دينار مع «زين السعودية» لمدة 15 عاماً

وقّع وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون الإسكان م. سالم الأذينة عقد الترخيص لشركة الاتصالات المتنقلة السعودية «زين» لربط شبكتها بريا بالشبكة الدولية لوزارة المواصلات، وذلك لزيادة سعات الانترنت والاتصالات وتحسين خدمات الدولة.

وقال الأذينة عقب توقيع العقد في المؤسسة العامة للرعاية السكنية صباح أمس إن مدة العقد 15 عاما قابلة للتجديد حسب اتفاق الطرفين، لاسيما ان قيمة الترخيص تبلغ 315 ألف دينار تدفع لمرة واحدة عند إتمام الربط البري، موضحا ان قيمة الترخيص السنوي تصل إلى 10 آلاف دينار.

وبين م. الأذينة ان عقد «زين» يعتبر الثالث بعد وجود كيبل لشركة stc السعودية وكيبل لشركة موبايلي، مضيفا انهم بصدد ربط كيبل بري رابع مع إحدى الشركات العالمية.

وقال إن فائدة الكيبلات هي توزيع حركة الاتصالات الصوتية والبيانات، مما يضفي نوعا من المنافسة بين الشركات المقدمة للخدمة، الأمر الذي من شانه تخفيض الأسعار، معلنا أن المرحلة المقبلة ستشهد تفعيل وزيادة للكوابل مع العراق وإيران.

وذكر الأذينة أن شركة زين السعودية ستقوم بتجهيز محطة إنزال في الكويت وفقا لما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين وفي حدود لا تتجاوز 100 ألف دينار

جانب من الاجتماع مع مسؤولي شركة «زين السعودية»

«زين السعودية» ستقوم بإتمام الربط البيني بريا وتجهيز محطة إنزال في الكويت بحدود 100 الف دينار تؤول ملكيتها إلى «المواصلات»

وستؤول ملكية تلك الأجهزة إلى وزارة المواصلات.

وبين انه تم اخذ موافقة الجهات الرقابية المعنية بالدولة قبل إبرام عقد الترخيص ومنها ديوان المحاسبة وإدارة الفتوى والتشريع.

وقال إن هذه الاتفاقية تؤكد المساعي الحثيثة لتعزيز جودة وتحسين خدمات الاتصالات فهو يعزز من استمرارية خدمة الاتصال الدولي وزيادة كفاءتها نتيجة وجود أكثر من مزود.

وبين ان هذا الاتفاق سيعزز من قدرات شبكة الوزارة لفتح قنوات نمو جديدة أمام مشاريعها التطويرية، كما انه سيعطيها مساحة اكبر للاستفادة من فرص النمو الهائلة في قطاع الاتصالات الدولية بشكل عام.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي في شركة زين السعودية فريزر كيرلي إن العقد سيعزز عملياتها في خدمات الربط البيني الدولي، اذ سيفتح لها آفاقا جديدة أمام زيادة حصتها السوقية في مجالات الاتصالات الدولية خصوصا اذا ما عرفنا مدى ضخامة حركة المرور الدولية بين الكويت والسعودية.

وذكر ان الشركة تمتلك احدث شبكة اتصالات في السعودية، مضيفا ان هذه الاتفاقية ستربط شبكتها بطريقة مباشرة مع المواصلات لتكون واحدة من المزودين الرئيسيين لخدمات الاتصالات الدولية، مشيرة الى ان هذه الخطوة ستساعدها كثيرا على تحسين جودة ومستوى خدمات الاتصالات الدولية المتبادلة بين البلدين.

وبين ان هذه الاتفاقية تأتي في إطار سلسلة المشاريع التي تعكف الشركة على تنفيذها بغرض تطوير وتحسين جودة خدماتها، فالربط البيني مع المواصلات التي لها حق تمرير وعبور خدمات الاتصالات الدولية من خلال بوابتها الدولية، قائلا إن هذه الخطوة مهمة لعمليات زين للاستفادة من حركة العبور الضخمة لخدمات الاتصالات الدولية.

وأوضح كيرلي أننا نعتمد في تنفيذ إستراتيجيتنا التشغيلية على مجموعة من المشاريع التي تفتح لنا مناطق نمو جديدة لعملياتها، مبينا أن هذا العقد سيسمح لنا بتوفير مجموعة من الخدمات والتطبيقات المبتكرة لقاعدة عملائنا في السعودية.

وأكد ان شركة زين السعودية تستعد هذه المرحلة لتحقيق انطلاقة جديدة لعملياتها والتي وصفها بأنها ستسهم بشكل كبير في تعزيز الأداء التشغيلي والمالي، موضحا سعيهم إلى كسب المزيد من الثقة لدى قاعدة عملائها من خلال العروض التسويقية المبتكرة.

● فرج ناصر

منتدى المبادرات الهندسية اختتم أعماله

أبوالحسن: السماح بإنشاء شركات مهنية هندسية سيكون خطوة جادة لدفع مسيرة التنمية

جانب من المتحدثين في ختام منتدى المبادرات الهندسية

اختتمت أنشطة منتدى المبادرات الهندسية الأول «رؤية فنية لا مواءمات سياسية» في وقت متأخر مساء أمس الأول في قاعة الهاشمي بفندق بلو ساس، والذي أقيم تحت رعاية سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، حيث تم في اليوم الثالث من المنتدى مناقشة قضايا المهنة والمبادرات المقدمة في هذا المجال، وأدار الجلسة الحوارية الصباحية مدير إدارة المشروعات الصغيرة ببرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة م.فارس العنزي، حيث استضاف كل من أمين صندوق اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية م.جابر أبوالحسن، ومستشار ومتخصص بالمشاريع الصغيرة للشباب بكلية الهندسة د.تركي الشمري، ونائب مدير الجامعة للدراسات بكلية الهندسة د.عماد خورشيد، ومستشار رئيس الجهاز الفني والتنموي للمبادرات والمشاريع د.هاشم الطبطبائي.

وشهدت الجلسة تقديم مبادرة للسماح بإنشاء شركات مهنية ـ هندسية قدمها م.جابر أبوالحسن أمين صندوق اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية، وركز المتحدثون على وضع ضوابط وشروط لممارسة التخصصات الهندسية والاعتراف بالشهادات العلمية والمهنية وتوسيع دور المهنة في بناء الدولة وتشجيع المهندسين على العمل الحر ودعم مشاريعهم وتقييم التخصصات الموجودة وارتباطها بحاجة السوق وخصوصا من الكوادر الوطنية ووضع توصيف مهني لكل تخصص هندسي للتوجه المحدد نحو التخصصات المطلوبة فقد أكد م.فارس العنزي على أهمية العنصر البشري في تطور أي منظومة، ولابد من الاهتمام بقضية التعليم الهندسي، فلا قيمة بعلم بدون أن تعمل به، وان هناك دراسات كثيرة حول مهنة الهندسة، وأهمية خلق فرص جديدة للمهندسين، وان تكون مخرجات التعليم مرتبطة بسوق العمل.

من جانبه، قدم أمين صندوق اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية م.جابر أبوالحسن مؤسس ومالك مكتب بنيان للاستشارات والتصميم الهندسي دراسة تقضي بالسماح بإنشاء الشركات المهنية ـ الهندسية، مؤكدا أن هذا القرار سيكون خطوة جادة على الدفع بمسيرة التنمية وتفعيل دور القطاع الخاص في عجلة الاقتصاد الوطني، لافتة إلى أن تاريخ وخبرة المكاتب الهندسية الوطنية تفوق الكثير من المستشارين الذين يتم استقدامهم من الخارج والتعاقد معهم، وخبرتهم تكاد تكون معدومة محليا، ومحدودة جدا في بلدانها الأصلية، بينما وصلت خبرة الكثير من المكاتب الهندسية المحلية إلى نحو 60 عاما، وهناك الكثير منها يعمل بمشاريع على المستويين الاقليمي والعالمي.

وقال م.أبوالحسن انه ومن منطلق تشجيع الدولة للقطاع الخاص بناء على الخطة الإنمائية للدولة فإن عدد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية في ازدياد ولكن للأسف فإن الدولة قامت بالقيام بأعمال التصميم والإشراف عن طريقها وعن طريق تعيين المهندسين غير الكويتيين والكويتيين مما ساعد على عدم تشجيع المهندسين الكويتيين على العمل في القطاع الخاص الممثل في المكاتب الهندسية وشركات مقاولات وشركات استثمارية، بسبب المميزات الجيدة للكادر الهندسي وبهذا لا يمكن النهوض بالقطاع الخاص. وأوضح أن اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية يقدم اقتراحا عن طريق تعديل نظام مزاولة المهنة الهندسية في الكويت لإنشاء شركات مهنية هندسية من أجل استكمال مسيرة هذه المكاتب والدور الاستشارية بالرغم من وفاة أحد الشركاء بعد خبرة دامت أكثر من أربعين عاما وكذلك المسؤولية المادية على رأسمال الشركة فقط وليس بضمان الأفراد وتحقيق فرص عمل للمهندسين الكويتيين من خلال تجمعهم في شركات بدلا من مؤسسات فردية، لافتا إلى دور الجهات المعنية في منح الموافقة الأولية وجار استكمال إجراءات تغيير النظام لمزاولة المهنة.

المخرجات وسوق العمل

وعن مخرجات جامعة الكويت وارتباطها بسوق العمل قدم د.عماد خورشيد دراسة في هذا الصدد تحت عنوان «مخرجات جامعة الكويت واحتياج وتعيين سوق العمل الكويتي من حملة بكالوريوس الهندسة خلال السنوات 2007 ـ 2009» وكان من أهدافها قياس مدى تلبية خريجي جامعة الكويت القطاع الهندسي لمتطلبات سوق العمل المحلي وتقييم أوضاع وديناميكية سوق العمل الكويتي بقطاعاته الأساسية من احتياج وتعيين لحملة بكالوريوس كلية الهندسة، وخلق بيئة تفاعلية بين الجامعة وقطاعات السوق.

وتحدث أيضا د.خورشيد عن منهجية وآلية عمل الدراسة من خلال حصر أعداد خريجي جامعة الكويت كلية الهندسة والبترول خلال السنوات 2007 ـ 2009 وتحديد احتياج سوق العمل من حملة بكالوريوس الهندسة بجميع التخصصات 2007 ـ 2009 وقد تم تقسيم سوق الكويت إلى أربعة قطاعات أساسية: قطاع الخدمة المدنية وقطاع المؤسسات الحكومية والقطاع النفطي والقطاع الخاص وتبين من خلال التحليل الكمي لخريجي كلية الهندسة ـ جامعة الكويت خلال السنوات 2007 ـ 2009 أن التوزيع النسبي لخريجي كلية الهندسة جامعة الكويت حسب الجنس بلغ 45٪ ذكورا و55٪ إناثا والتوزيع النسبي لخريجي كلية الهندسة جامعة الكويت حسب الجنسية بلغ 90٪ كويتيا، و10٪ غير كويتي.

خلل في جهاز الدولة

وعلى الجانب الآخر، أكد مستشار رئيس الجهاز الفني د.هشام الطبطبائي اهمية المبادرات لخلق فرص عمل للمهندسين، حيث قال ان 85٪ من مخرجات التعليم الجامعي تعمل في القطاع الحكومي، وهي نسبة عالية جدا، بينما يعمل في الولايات المتحدة الأميركية 7٪ في القطاع الحكومي، والباقي في القطاع الخاص، وان النسبة العالية للعاملين بالقطاع الحكومي في الكويت تعمل على خلل في جهاز الدولة، ونحن نجحنا في خلق وظائف حكومية، ولكننا لسنا بحاجة اليها، حيث ان 95٪ من وظائف المهندسين كويتيون في الحكومة، ولا يبقى سوى 5٪ فقط يعملون في القطاع الخاص من المهندسين الكويتيين، ومن خلال الدراسة التي قدمها د.الطبطبائي أوضح ان نصف المجتمع الكويتي اقل من 15 سنة، و150 ألف كويتي أعمارهم اقل من 5 سنوات، وهؤلاء بدورهم يريدون 150 ألف وظيفة، ومن أهم قوانين مشروعات التنمية قانون المشاركة 2008/7، قانون التخصيص.

تبسيط القوانين

وقال د.تركي الشمري ان التشريع القانوني التجاري لا يعتبر هدفا في حد ذاته، بل هو أداه تنظيمية ولحفظ الحقوق، وبما أن التنظيمات التجارية والاقتصادية تتحمل وقتا وتكلفه للالتزام بهذا التشريع، وبما أن الجهات الرقابية أيضا تتحمل عبئا ماليا في التشريع والرقابة عليه، فانه من الواجب تخفيف وتبسيط القوانين لخدمة الاقتصاد لتحقيق الهدف الأسمى وهو رفع الكفاءة الاقتصادية، والمشكلة أن الأنظمة القانونية في الكويت تتصف بالتعقيد والبيروقراطية، وتكون النتيجة تعطيل أو تأخير المشاريع التنموية. وأكد د.الشمري أن من أهم المشاكل القانونية والتنظيمية تعدد الجهات المشرفة على قطاع المشاريع الصغيرة، وعدم التمييز بين المشاريع الكبيرة والصغيرة عند طلب الترخيص التجاري أو تجديده (قانون عام 1960)، وشرط التفرغ التام للحصول على التمويل.

وعد القياديين في الوزارتين بالدعم المطلق وسرعة التنفيذ والإنجاز

..والوزير يطلب تقارير مفصلة عن مشاريع الإسكان والمواصلات

عقد وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون الإسكان سالم الأذينة على هامش توقيع العقد اجتماعا مع القياديين في وزارة المواصلات والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، حيث تناول الاجتماع أبرز المشاريع المزمع إنجازها في هاتين الوزارتين والإسراع في عملية الإنجاز حسب البرنامج الزمني المعمول لهذه المشاريع.

ووعد الوزير الأذينة الوكلاء المساعدين في هاتين الوزارتين بالدعم المطلق لهم في تنفيذ المشاريع وتذليل جميع الصعوبات التي تقف عثرة أمام تنفيذ المشاريع إن وجدت.

وكشف مصدر مطلع لـ «الأنباء» ان الوزير طلب من الوكلاء المساعدين في جميع القطاعات سواء في وزارة المواصلات او في المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتزويده بتقارير مفصلة عن الأعمال التي تقوم بها هذه القطاعات كل على حدة، مؤكدا ان المرحلة الحالية والمرحلة المقبلة ستكون مرحلة إنجاز وتنفيذ لا مرحلة مكانك راوح، خاصة ان هذه المشاريع تأتي ضمن خطة التنمية للدولة.

تحويلة جديدة عند تقاطع الدائري الثاني مع جمال عبد الناصر فجر السبت

أعلن الوكيل المساعد لشؤون الطرق في وزارة الأشغال م.سعود النقي عن فتح تحويلة مرورية جديدة على شارع جمال عبدالناصر ضمن إنجازات تحويل الطرق ونقل الخدمات والمرافق في مشروع تطوير طريق جمال عبد الناصر وواحد من أضخم مشاريع البنية التحتية في الكويت.

وأفاد بأنه بالتنسيق مع الإدارة العامة للمرور ممثلة بإدارة هندسة المرور وكما عهدناهم دوما بإبداء التعاون اللامحدود والمساهمة في إنجاح إنجاز المشاريع الحيوية للدولة، قاموا مشكورين بدورهم بمعاينة الموقع للتحقق من توافر جميع شروط الأمن والسلامة والإعداد مع الإدارات الأخرى للتنسيق في موعد تحويل حركة المرور وكذلك الموافقة وإصدار التصاريح اللازمة لفتح حركة المرور على الطريق المؤقت. وسيتم افتتاح التحويلة المرورية بطول 1000م والتي تقع على شارع جمال عبدالناصر مع تقاطع الدائري الثاني وذلك فجر السبت الموافق 2012/12/22. وجاء تنفيذ التحويلة بغية استكمال أعمال تحويل مجرى عبارة صرف الأمطار المتعارضة مع أعمال إنشاء النفق والمزمع بدء العمل فيه خلال هذا الشهر ويخدم الطريق المؤقت القادمين إلى مدينة الكويت وكذلك المتجهون إلى منطقة الخليج مغلقا بفتحة التفاف عكسية تؤدي إلى طريق الجهراء. أما القادم من شارع الخليج على الدائري الثاني فيمكنه التوقف على الإشارة الضوئية والانعطاف شمالا إلى مدينة الكويت أو الانعطاف يمينا باتجاه منطقة الشويخ على شارع جمال عبدالناصر.

«إن اعمال تحويل عبارة الصرف تشتمل على تغيير مجرى العبارة بطول 360م حول موقع النفق والتي كانت في الأصل بطول حوالي 40م وتبلغ ابعاد العبارة حوالي 2,5م ارتفاع و8م عرض».

وأفاد بأن مشروع تطوير شارع جمال عبدالناصر هو من أكبر مشاريع تطوير الطرق والبنية التحتية القائمة في الكويت وهو جزء من الخطة الاستراتيجية لوزارة الأشغال العامة لتطوير شبكة الطرق السريعة وطرق الخدمة في الدولة لتواكب المعايير الدولية وزيادة القدرة الاستيعابية للحركة المرورية ورفع كفاءتها في المرحلة المستقبلية. كما أضاف م.سعود النقي أن المشروع يخدم البنية التحتية لجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وبعض المستشفيات الرئيسية بالإضافة إلى بعض الجهات الحكومية حيث ان هذا المشروع سيربط المناطق السكنية ويسهل الوصول إلى تلك الجهات المذكورة. ودعا مستخدمي شارع جمال عبدالناصر إلى ضرورة اتباع الإرشادات المرورية والتقيد بالسرعة في تلك التحويلات حرصا على سلامتهم وسلامة المواطنين والمقيمين حتى تتم الأعمال الإنشائية في مواقع عمل المشروع بأقل قدر من الإزعاج.

هذا ويقع مشروع تطوير طريق جمال عبد الناصر السريع في المنطقة الغربية في الكويت، حيث يمتدد من بوابة الجهراء (دوار بوابة الجهراء ـ شيراتون) الى منطقة غرناطة من جهة الشرق ويعد المشروع من اهم الخطط الاستراتيجية لوزارة الاشغال العامة لتطوير شبكة الطرق والطرق السريعة وترقية سلامتها من اجل تلبية الاحتياجات القادمة المتعلقة بالبنية التحتية للدولة.

وأضاف: يقوم بالإشراف على اعمال العقد الاستشاري العالمي مجموعة لويس برجير بالائتلاف مع المكتب العربي للاستشارات الهندسية أما متعهد العقد والذي يقوم بالأعمال فتضامن الشركات العالمية وهي شركة وريتزاني دي اتشير، اس بي ايه ـ ايطاليا، وشركة اوبرا سكون هيوارت لين اس ايه ـ اسبانيا، وشركة تريفي اس بي ايه ـ ايطاليا إضافة الى الشركة المحلية وهي شركة بودي للإنشاءات (ذ.م.م).

مخطط التحويلة الجديدة على شارع جمال عبدالناصر

المشروع سيسهم في تحقيق الانسياب المروري في أكثر من اتجاه

الشويخ بتقاطع محكوم بإشارة ضوئية لثلاثة اتجاهات. وسيكون اتجاه الدائري الثاني باتجاه شارع